**المحاضرة 29**

**الحساب الختامي**

لتحديد مركز الدولة المالي وذلك بتقديم خلاصة الحسابات والمعاملات المالية واطلاع البرلمان على ما تحقق فعلاً فمن حقها التأكد ان التخصيصات في الموازنة نفذت فعلاً وحققت الاهداف المحددة لها والهدف من الحساب الختامي ايضاً هو ضمان تحقيق النفقات العامة لأقصى قدر ممكن من المنافع للمجتمع لذا المادة (2) من قانون اصول المحاسبات العامة رقم (28) لسنة 1940 المعدل حددت المدة من (1)كانون الثاني الى (30) من حزيران مدة لتقديم الحسابات لمالية الختامية .

ويعرض الحساب الختامي باساليب متعددة منها

العرض التفصيلي : يتضمن ادراج نفقات وايرادات الدولة فعلاً اي على مستوى الموارد الفصول وهذا العرض يتيح للسلطة المالية دراسة وتتبع مدى التزام الادارات الحكومية بالتخصيصات التي حددتها الموازنة ويؤمن للسلطة التشريعية عرضاً كاملا ودقيقاً لنتائج تنفيذ الموازنة .

والعرض الاداري يستند على مفردات التصنيف الاداري للنفقات في الموازنة العامة اما العرض النوعي فيعتمد على تجميع النفقات العامة المتكررة حسب انواعها في حساب واحد ويستند العرض الوظيفي على تجميع النفقات العامة حسب طبيعة الخدمات العامة التي غذتها النفقات نفسها غير ان العرض الجفرافي يعتمد على تجميع بيانات النفقات او الايرادات حسب مناطقها الجغرافية في حين يعتمد العرض النسبي على عرض البيانات بشكل نسب مئوية دون استخدام الارقام واخيراً فان العرض البياني يتضمن توضيح الحساب الختامي بشكل رسوم بيانية او خطوط